30 November 2000
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة السكان والتنمية
الدورة الرابعة والثلاثون
٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١
البند ٢ من جدول الأعمال
إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى:
(أ) تقرير المكتب عن اجتماعه المعقود بين الدورتين؛
(ب) جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- ٤ - مناقشة عامة بشأن الخبرات الوطنية في المسائل السكانية: السكان والبيئة والتنمية.
- ٥ - تنفيذ البرامج وبرنامج عمل الأمانة العامة في ميدان السكان في المستقبل.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للجنة.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والثلاثين.

الشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

تقضي المادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها، في بداية الجلسة الأولى لكل دورة عادية، رئيساً ونائباً أو أكثر للرئيس ومن يلزم للمكتب من أعضاء آخرين. وفي الدورات الماضية، انتخبت اللجنة رئيساً وثلاثة نواب للرئيس ومقرراً.

٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

تقضي المادة ٧ من النظام الداخلي بأن تقر اللجنة في بداية كل دورة، بعد انتخاب أعضاء مكتبها، جدول أعمال تلك الدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت. وبناء على التوصية المقدمة من اللجنة في دورتها الثالثة والثلاثين، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٠٠٠/٢٣٣، جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الرابعة والثلاثين للجنة.

وفي دورتها الثلاثين، قررت اللجنة أن تأذن لمكتبها بعقد اجتماعات فيما بين الدورات سنوياً للتحضير لدوراتها. ومعروض على اللجنة تقرير المكتب عن اجتماعه المعقود بين الدورتين في نيروبي في ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للجنة (E/CN.9/2001/1)

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2001/L.1)

تقرير مكتب لجنة السكان والتنمية عن اجتماعه المعقود بين الدورتين (E/CN.9/2001/CRP.1)

٣ - إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٤٩/١٢٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقررت أن تتولى لجنة السكان والتنمية، بوصفها لجنة فنية تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر واستعراضه وتقييمه على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وإسداء المشورة إلى المجلس بهذا الشأن.

وتقضي اختصاصات اللجنة^(١)، التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٥٥/١٩٩٥، بأن تعتمد اللجنة برنامج عمل متعدد السنوات يكون مواضيعي المنحى ومرتباً حسب الأولويات وينتهي باستعراض وتقييم خماسيين لبرنامج عمل المؤتمر. ويوفر ذلك البرنامج، في جملة أمور، إطاراً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر. ودعت اللجنة، في تقريرها عن دورتها الثامنة والعشرين، الذي أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي به علماً في مقرره ٢٣٦/١٩٩٥، إلى إعداد تقارير سنوية يتناول كل منها موضوعاً مختاراً من مواضيع برنامج العمل^(٢). وقررت اللجنة في مقررها ١/٢٠٠٠ أن يكون الموضوع المختار لعام ٢٠٠١ هو "السكان والبيئة والتنمية".

وأوصت الجمعية العامة، في قرارها د-٢١/٢ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي أقرت فيه الإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر، بأن تواصل جميع هيئات وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، داخل الآليات القائمة، توضيح أدوارها ومسؤولياتها القيادية المحددة وتعزيز جهودها الرامية إلى النهوض بالتنسيق والتعاون على نطاق المنظومة، ولا سيما على الصعيد القطري. ونوهت الجمعية أيضاً إلى وجوب تدعيم العمل الحكومي الدولي الذي تقوم به لجنة السكان والتنمية.

ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانه الفنية، في استنتاجاته المتفق عليها ٢/٢٠٠٠، إلى النظر في الخيارات الممكنة لتحسين استعراضات نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وإبلاغ المجلس بنتائج مناقشتها لكي ينظر فيها في دورته الموضوعية في عام ٢٠٠١. ورأى المجلس أنه يمكن النظر في عدد من الخيارات، من بينها الخيارات الواردة في الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام^(٣)، لضمان الاستعراض الفعال والشامل على الصعيد الحكومي الدولي للمؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتواتر عمليات استعراض المؤتمرات. وأشار المجلس أيضاً إلى أنه ينبغي للجان الفنية والهيئات الحكومية الدولية الأخرى أن تقوم في مرحلة مبكرة بتحديد جدول الأعمال والنطاق الممكن لاستعراض نتائج المؤتمر الذي تكون مسؤولة عنه مسؤولية رئيسية.

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٧ (E/1995/27)، المرفق الأول، الفرع الأول - ألف.

(٢) المرجع نفسه، الفرع الثالث.

(٣) تقرير الأمين العام عن تقييم التقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة، من خلال عمليات استعراض المؤتمرات، في تشجيع التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما (E/2000/57).

الوثائق

تقرير الأمين العام المعنون "رصد السكان في العالم في عام ٢٠٠٠: السكان والبيئة والتنمية" (E/CN.9/2001/2)

تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2001/3)

٤ - مناقشة عامة بشأن الخبرات الوطنية في المسائل السكانية: السكان والبيئة والتنمية

خلصت اللجنة إلى أنه سيكون من المفيد النص في جدول أعمالها على إجراء مناقشة عامة بشأن المسائل السكانية المتصلة بالموضوع الذي تركز عليه اللجنة، يمكن أن يجري خلالها تبادل وجهات النظر والخبرات الوطنية.

٥ - تنفيذ البرامج وبرنامج عمل الأمانة العامة في ميدان السكان في المستقبل

طلبت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يواصل إيلاء أولوية عالية لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية؛ وأن يقوم بإعداد تقديرات وإسقاطات سكانية مرة كل سنتين على الصعيد العالمي والوطني والحضري والريفي وعلى صعيد المدن؛ وإجراء دراسات بشأن السياسات السكانية والسياسات الإنمائية ذات الصلة؛ وإعداد دراسات عن تفاعلات التغير السكاني؛ وإعداد تحليلات للوفيات؛ والمساهمة في إعداد دراسات متعمقة عن الخصوبة والاتجاهات الزوجية والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وتنسيق تلك الدراسات؛ وإجراء دراسات لتحسين فهم أسباب ونتائج الهجرة الداخلية والهجرة الدولية؛ وزيادة الوعي العام بقضايا السكان والتنمية وتبادل المعلومات بشأنها؛ ووضع الترتيبات اللازمة لتنسيق استعراض وتقييم برنامج العمل؛ وتقديم الدعم في مجال التعاون التقني إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وبصورة مؤقتة، إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالنظر إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه البلدان في الوقت الحاضر. وأعدت اللجنة تأكيد برنامج العمل في دورتها التاسعة والعشرين (قرار اللجنة ١/١٩٩٦).

وفي الدورة الثلاثين، شددت اللجنة على أهمية مواصلة العمل الأساسي الذي تضطلع به شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، فيما يتعلق بالعناصر الحيوية التي تقوم عليها التقديرات والإسقاطات السكانية؛ والاتجاهات والقضايا السكانية الأساسية، بما في ذلك الخصوبة والوفيات والهجرة وأنماط التغير السكاني في الريف والحضر؛ وتطور السياسات السكانية؛ وفهم الصلات القائمة بين السكان والتنمية (قرار اللجنة ٣/١٩٩٧).

واقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢/١٩٩٦، أن تجري بالإضافة إلى التغطية الخاصة في تقارير رصد السكان في العالم تغطية الاتجاهات الديمغرافية الأساسية مرة كل سنتين بدءاً من سنة ١٩٩٧، وذلك في تقرير تكميلي موجز تعده شعبة السكان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ويناقش في إطار بند جدول الأعمال المتعلق ببرنامج عمل شعبة السكان.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية العالمية (E/CN.9/2001/4)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في ميادين السكان في عام ٢٠٠٠: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2001/5)

مذكرة من الأمين العام بشأن برنامج العمل المقترح في ميدان السكان لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2001/6)

مذكرة من الأمانة العامة بشأن برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2001/CRP.2)

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للجنة

وفقاً للمادة ٩ من النظام الداخلي، سيعرض على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورها الخامسة والثلاثين، مشفوعاً ببيان الوثائق التي ستقدم في إطار كل بند والسند التشريعي لإعدادها، من أجل تمكين اللجنة من النظر في تلك الوثائق من زاوية إسهامها في الأعمال التي تضطلع بها اللجنة ومدى إلحاح الحاجة إليها وأهميتها على ضوء الحالة الراهنة.

ويوجه انتباه اللجنة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩ و ٨٣/١٩٨١ المتعلقين بمراقبة الوثائق والحد منها. فضلاً عن ذلك، تذكر اللجنة بأن المجلس حث، في الفقرة ١ (ي) من قراره ٥٠/١٩٨٢، والمتعلق بتنشيط المجلس، جميع هيئاته الفرعية على أن تتحلى بأكثر قدر من الاعتدال في مطالبة الأمين العام بتقديم تقارير أو دراسات جديدة، وحثها على أن تنفذ تنفيذاً كاملاً مقررات المجلس والجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها.

ويوجه انتباه اللجنة أيضاً إلى الفقرة ٤ من مرفق قرار المجلس ٥٠/١٩٨٢، التي أوصى فيها الأمين العام بما يلي: (أ) تبسيط وثائق وبرنامج عمل الهيئات الفرعية التابعة

للمجلس والجمعية العامة لتمكين تلك الهيئات من تأدية المهام المسندة إليها بصورة فعالة؛ و (ب) استمرار المجلس والجمعية العامة في استعراض جداول الأعمال المؤقتة لهيئتهما الفرعية، مع قائمة الوثائق المطلوبة، لكي يتسنى، في جملة أمور، تحقيق قدر أكبر من الاتساق في الطلب الإجمالي للوثائق، والنظر فيها على نحو منظم على الصعيد الحكومي الدولي، مع إيلاء الاعتبار الكامل للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية؛ و (ج) أن يأخذ المجلس والجمعية العامة في اعتبارهما أيضا، عند القيام بذلك، ضرورة توحيد بنود ووثائق أجهزتهما الفرعية.

وعلاوة على ذلك، أوعز المجلس إلى هيئاته الفرعية، في قراره ٨٣/١٩٨١، أن تتخذ تدابير عاجلة لتبسيط جداول أعمالها وبرامج عملها وإجراء تخفيض شديد في طلباتها من الوثائق، آخذة في اعتبارها مدد ودورات اجتماعاتها، وأن تقدم إلى المجلس تقارير عن التدابير التي تتخذها، مراعية بدقة المبادئ التوجيهية الواردة في قرارات المجلس والجمعية العامة ومقرراتهما ذات الصلة.

وفي المقرر ١٦٣/١٩٨٣ طلب المجلس إلى الأمين العام: (أ) أن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، إلى أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعدادها وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة؛ و (ب) أن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتتمل أن يحدث فيها ازدواج في الوثائق و/أو التي قد توجد فيها فرصة لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متماثلة، من أجل ترشيد الوثائق.

الوثائق

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للجنة
(E/CN.9/2001/L.2)

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والثلاثين

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي، تقدم اللجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن أعمال كل دورة من دوراتها.